الوجه فاصل بين العاطف والمعطوف لأننا نقدر الفعل قبل الظرف
كما هو ظاهر من كلامه لئلا يلزم عمل ما بعد ان فيما قبلها وهو الذي
اوجب تقدير الفعل فليتامل **الموضع الثامن** قال العلامة شهاب الدين
الشهير بالسمين في اعرابه عند قوله تعالى وهب لي من لدنك
وليا الهبة العطية حذفت فاؤها لما تقدم في عدة ونحوها وكان
حق عين المضارع فيها كسر العين منه لان ذلك منعه كون العين
حرف حلق فالكسرة مقدرة فلذلك اعتبرت تلك الكسرة المقدرة
فحذفت لها الواو وهذا نحو يضع ويسع لكون اللام حرف حلق
انتهى كلامه **واقول** فيه بحث وهو ان مقتضى هذا ان يقال
في مضارع وعد يعد بفتح العين لوجود حرف الحلق المقتضي
للفتح ولا فرق بينهما حيث عدلوا عن الاصل في يهب ولم
يعدلوا عنه في يعد مع ان عين كل منهما حرف حلق فليتامل
الموضع التاسع قال في الوقاية من باب التيمم هواى التيمم
لحدث وجنب وحائض ونفساء لم يقدروا على الماء لبعده ميلا
او لمرض او برد او عدو او عطش قال المحقق صدر الشريعة اي
ان استعمل الماء خاف العطش او بيع الماء للشرب حتى اذا وجد
المسافر ماء في حب معد للشرب جاز له التيمم انتهى **واقول** لا
لم يظهر لي وجه العطف في قوله او بيع اذ لا يجوز ان يكون معطوفا
على قوله استعمل لانه لو كان معطوفا عليه لكان فعل شرط فيحتاج
الى جواب وليس ثم جواب وليس في عبارته غير حتى يعطف عليه
ولا يجوز ان تكون الجملة مستانفة اذ لم يقل احد فيما اعلم ان او
تكون للاستيناف فليتامل في هذا التركيب حق التامل
المقصد الثاني في المباحث البيانية وهو يشتمل على عدة
مواضع **الموضع الاول** قد عرفوا الاستعارة الاصلية بانها
ما كان معنى التشبيه داخلا في المستعار دخولا اوليا وكان
المستعار منه اسم جنس لكون المستعار له كذلك وعللوا جريانها
في اسم الجنس بان مبناها على التشبيه بمشاركة المشبه المشبه به

في

في امر ولا يعقل ذلك الا للحقيقة انتهى **واقول** لا يخفى عليك ان هذا
التعريف غير جامع اذ يخرج عنه الاستعارة المصرح بها التمثيلية فانها
اصلية كما صرح به السكاكي مع ان المستعار منه فيها ليس باسم
جنس بل مركب استعمل فيما شبه بمعناه الاصلي تشبيه تمثيل وتخرج
عنه ايضا الاستعارة المكنية الواقعة في المركب على ما ذكره المحقق
التفتازاني في حواشي الكشاف فانها اصلية مع ان المستعار منه
فيها ليس باسم جنس بل مركب فلو زيد في التعريف بعد قولهم ما كان
المستعار منه اسم جنس او مركبا لكان جامعا الا ان تعليلهم
جريانها في اسم الجنس بان مبناها على التشبيه بمشاركة المشبه
للمشبه به في امر ولا يعقل ذلك الا للحقيقة يابى هذه الزيادة
فليحرر هذا المقام فانه صعب المرام لم ار من نبه عليه ولا من
لوح اليه **الموضع الثاني** تردد بعض المشائخ في شمول تعريف الاستعارة
للضمائر واسماء الاشارة وامر بالتحرير وكتب عليه بعض الفضلاء
فقال القياس جريان الاستعارة فيها وانها اصلية سواء قلنا
انها كليات وضعا او لا لانها وان لم تكن كلية فقد استخدمت
افرادها بمفهوم كلي وهو كاف في صحة الاستعارة انتهى كلامهما
واقول في عروس الافراح شرح تلخيص المفتاح ان الاستعارات
الواقعة ضمائر واسماء اشارة لها حكم ما تطابقه من مفسر
ان كانت ضمائر ومن مشار اليه ان كانت اسماء اشارة والظاهر
انها كلها داخلة في التبعية فان الاستعارة فيها باعتبار الاستعمال
فيما ترجع اليه او يقال انه لا يجوز بها فان وضعها ان تعود على
ما يراد بها من حقيقة او مجاز فاذا قلت رايت اسدا يرمي
فالرمي منه وضمير المفعول حقيقة لعوده على مفسره وذلك وضعه
انتهى كلامه وغاية ما استفيد منه انه متردد ايضا غير ان ما
ادعى انه الظاهر غير ظاهر فان الاستعارة التبعية على ما في كتب
القوم قاطبة هي الجارية في المشتق او الحرف بعد جريانها في مصدر
المشتق او متعلق معنى الحرف وغير خاف عليك ان كلا من الضمير

Copyright © Princeton University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)